الإعلام الإسلامي وندية المواجهة

محمد بن حامد الجحدلي

لعل السؤال الذي لابد منه ، كيف لأبناء الأمة الإسلامية ، أن يكون لديهم أدوات المواجهة ، بلغة وأساليب العصر ؟ إنه عصر المعلوماتية المتجددة ، وفق معطيات الحاضر وأدبيات الطرح وثقافة المخزون الفكري لدى مكونات الأمة ، وما يعزز تواصل الأجيال ، بعد أن فرضت التقنية سطوتها على الشعوب ، ويتجدد السؤال بقوة ، كيف هو واقعنا أمام هذه المد الفكري ؟ قد يظن الآخر أن هناك تجني ، في تكرارية الإلحاح بطرح تلك الأسئلة ، والتي قد تكون من وجهة نظره أنها بعيدة المدى ، إلى حد كبير في معايشة الواقع ومجاراة المنجز ، إذا أعتبر ذلك يعد منجزا حضاريا ، وهي مسألة تحتاج لمعايير دقيقة ، هذا إذا استثنينا أن ثمَّة ! من يصطنع بعض المواقف السلبية ، وما أكثر هذه المواقف ؟ من أبناء المجتمع الإسلامي الواحد ، والمتعدد إذا شيئنا أن نوسع دائرة التعميم ، بحثا عن ذريعة تحاك في الخفاء أو في ظاهره ، كـ متكأ يصطاد في المياه الراكدة ، ولسنا هنا مع أو ضد هذه الذرائع .

التي غالبا ما تنسج حوارا ذاتيا وتساؤلا دائما ، بينما تغيب شفافية الإجابة لأمر يضمره الغير كـ جزء من المشكلة ، لأننا أمام عدد من المعضلات التاريخية ، لا يمكننا أن نصل من خلالها لضوء النفق ، وصولا لحقائق ثابتة أو أنصاف الحقائق بحثا عن حلول جزئية ، حتى لا تتسع دائرة الخلافات أكثر ، ولا يمكننا الاستثناء إذا أردنا ردم فوهة البركان الثائر ، لعلنا في تضامننا مع علمائنا ومفكرينا وقادة الرأي في عالمنا الإسلامي ، نستطيع استثمار بعض انتصاراتنا في سالف الأمة ، وشيء من حاضرها وما تحقق منها على الأرض ، يوم توحدت الكلمة وتضامنت المواقف ، وإذا قُدِّرَ لهذه الأمة بكل مكوناتها ، أن تحدد ملامح القادم واستشراف المستقبل ، نجده في أجندة وزراء الإعلام ، فهم الأكثر حرصا لبناء إستراتيجية موحدة تخاطب شعوب العالم ، بأدوات العصر وإمكانيات وتقنيات الحاضر ، والنخب السياسية والرموز الفكرية ، من العلماء ورجال التربية والصحافة والإعلام ، والأخذ بأيدي شباب الأمة الإسلامية من خريجين الإعلام ، لأخذ مواقعهم في الصدارة إعدادا وإخراجا وتقديما وإنتاجا ، لتكون المواجهة ندية علمية بروح الإسلام وسماحته .

الإحباطات المتكررة

حسام العيسوي إبراهيم

في بعض الأحيان ينتاب الإنسان نوبة من الإحباط ، والتي تدعوه إلى الكسل والنوم العميق ، هذه النوبة تهلك الإنسان ، تضيّع وقته ، ومجهوده ، وعلاقته بربه والناس ، هذا ما يحدث للإنسان إذا أصابته هذه النوبة من الإحباط ، ولكن السؤال : هل يستمر الإنسان في هذه النوبة طويلاً ، ويقضي فيها وقتاً كثيراً ؟ أم أنها لا تؤخذ وقتاً من هذا الإنسان ؟ يستعيد بعدها قوته ، ومجهوده من جديد ، بعض الحقائق نؤكدها وهي :

كثير منا من ينظر إلى نفسه فيصيبه الإحباط ، فهذه النفس لا تقدر على التقدم ، وهو ينظر في تاريخه فيجد مواقف من الإحباطات المتكررة ، والمواقف الفاشلة ، فلو نظر إليها لوجد نفسه عرضة للإحباط المتكرر ، فإذا استشعر الإنسان لحظات حياته لحظة لحظة ، ونظر إلى يومه يوماً يوماً ، فإنه ولا شك سيحاصر هذه الإحباطات المتكررة ، وهو بذلك يعتبر هذا اليوم هو حياته كلها ؛ فلذلك فهو يعمل ولا ينظر لا إلى ما فات ، ولا إلى مايأتي فيومه يومه .

وكثير منا يبدأ حياته ، ويحدد مصيره ، ويمسك بورقته وقلمه ، ويحدد أهدافه ، ولكنه لا يلبث أن يعود إلى حاله من جديد ، ويرجع القهقري ، ولكنه لابد عليه ألا ييأس ، فكل محاوله للرجوع من جديد تكتب له لا عليه ، وكل مجهود يبذله في ميزانه ، فلا تيأس ، ودائماً حدد هدفك ، ودائماً امسك ورقتك وحدد أعمالك وهدفك ، وحدد معالم مستقبلك ، فإلى دوام إن شاء الله ، وإلى تقدم ونهضة بإذن الله .

هذه من وصايا سلفنا الصالح ، أن وقت النهوض يكثر الإنسان من العمل ، فلا يدري متى يغلق الباب ، فهذه فرصة عظيمة ، وتذكر دائماً أن صنائع المعروف تقي مصارع السوء ، وأن الخير الذي يقدمه الإنسان يجده في كل مواقف حياته ، فما عليك إلا أن تكثر وقت النهضة ، فكل ماتقدمه في هذا الوقت يكون لك رصيداً وقت الركود .

ودائماً الله وحده يزيل الإحباط

لا ييأس أبداً من كان وكيله الله ، ولا يحزن أبداً من كان وليه الله ، فدائماً استعانتنا بالله ، وذكرنا له ، وتذكرنا لنعمه ، وبكاؤنا من خشيته قادرة على تغيير الحال ، فكيف يجد من فقد الله ، وكيف يفقد من وجد الله .

كاريكاتير أعجبني

همزة وصل ناطحات سحاب بأمانة مكة

أحمد مكي

حسب ما افصحت عنه امانة عاصمتنا المقدسة ونشر بصحفنا المحلية ووسائل الإعلام المختلفة عن رغبتها وجديتها باستثمار موقع مبناها الرئيسي واستبداله ببرج فندقي من ناطحات السحاب يعتبر هذا المشروع بحد ذاته من المشروعات الحيوية الهامة التي تحتاجها عاصمتنا المقدسة وتضاف إلى قائمة إنجازاتها ومشروعاتها العظيمة التي تحققت بفضل من الله وتوفيقه عز وجل .

ثم بفضل الدعم السخي اللامحدود الذي توليه قيادتنا الحكيمة ورعايتها الكريمة وإشرافها ومتابعتها للمشروعات الضخمة، التي شهدتها مكة المكرمة في السنوات الماضية او التي على وشك الانتهاء ومنها تحت التنفيذ يجري العمل بها على قدم وساق حسب مراحل تنفيذها لا نستطيع حصرها في هذه العجالة .

لكننا أشرنا الى بعضها بتلميحات سريعة لعلمنا المسبق انها معروفة عند الجميع لا تحتاج منا او من غيرنا الى التعريف بها اوالتنويه عنها.لأنها مشاهدة للعيان بالقنوات الفضائية خلال نقلها للشعائر الدينية مباشرة على الهوا ومتداولة بشبكات النت وقروبات وسائل التواصل الإجتماعية بالإعلام الجديد .

بدءا بتوسعة الحرم المكي الشريف وساحاته وتعدد ادواره ومشروع سقيا زمزم والمصنع الألي لتعبئة عبواته البلاستيكة ومترو المشاعر المقدسة إضافة إلى قطار الحرمين الشريفين ومنشأة الجمرآت التي تعتبر مدينة داخل مشعر منى وكذلك برج ساعة مكة ..الخ ،مثل المشروعات العملاقة الحضارية التي حظيت بها العاصمة المقدسة ومنطقة المشاعر المقدسة نكتفي بهذه الإشارات السريعة ونعود لموضوع مقالنا .

نتمنى من المسؤولين عنها ان يسارعوا في تحقيقه خصوصا ان موقع الأمانة اصبح داخل منطقة الحرم المركزية الثانية المتآخمة مع الأولى واصبح في عنق الزجاجة وسط زحمة السير بموسمي الحج والعمرة وكثرة المشاة ويتميز موقعها بإطلالته على شوارع رئيسية تعتبر شريان رئيسي للحجاج الذاهبين لأدآء مناسكهم او القادمين بإتجاههم للمسجد الحرام وسبق ان صرح بعض مسؤوليها خلال السنوات الماضية عن فكرة إنتقال مبنى الأمانة الى خارج منطقة البلد بعيدا عن زحمة السير والمواسم الدينية لراحة مراجعي الأمانة ومنسوبيها وتهيئة مواقف آمنة تتسع لسياراتهم وسبق ان اعلنت امانة العاصمة المقدسة بطرحها عدة خيارات بديلة لتنفيذ مبناها الجديد بحي التخصصي بمخطط الوسيق وبالنسيم بحي العوالي بحيث تستثمر موقعها الحالي وتستفيد من عائداته بتنفيذ مشروعها الجديد.

ولانعلم مصير هذه الفكرة إلى أين وصلت وعلى ماذا استقرت أرآء ومقترحات الأمانة.

من حق الدولة !!

عبد الناصر بن علي الكرت

الشيء الذي يدعو للغرابة أن يتضاءل العمر الافتراضي للأغراض الحكومية بشكل كبير قياسا بما بين يدي الأفراد أو القطاع الخاص ! سواء كانت أجهزة وأدوات أو مكاتب وسيارات وغيرها ...ليس لرداءة النوع ولكن لسوء الاستعمال في كثير من الأحيان .

فالمعروف أن الجهات الرسمية تحرص على اقتناء أجود الأصناف وأفضلها دائما ، ولكن سرعان ما تتعرض لتلف سريع وتبديل أسرع.. بما يكلف الدولة الكثير إذا ما حسبت بالكم الكبير الذي يتم توفيره سنويا على مستوى الدولة .

فنجد السيارات الحكومية – على سبيل المثال – في حالة غير جيدة بعد مدة وجيزة ، لسوء الاستخدام ! فبعض من يقودونها لا يبالون بها ولا يهتمون بسلامتها بخلاف سياراتهم الخاصة على اعتبار أنها من حق الحكومة ، فهم يجوزون لأنفسهم تلك الممارسات الخاطئة دون اعتبار للملكية العامة التي يفترض المحافظة عليها مثلها مثل الملكية الخاصة . وينسحب ذلك على كثير من الأدوات والأجهزة الأخرى التي تتبدل في كل مرة بحجة تلفها .

وليت الأمر يقف عند ذلك بل يمتد إلى مكاتب المسؤولين التي يجري تغييرها دونما سبب وجيه لذلك سوى أنه مر عليها كذا من الأعوام ، فعدد من المديرين الذين يتسلمون بعض الإدارات تكون أول قراراتهم استبدال المكاتب السابقة وتوسيع مساحة المكاتب بإدخال غرف أخرى إليها .

حيث يقول موظف في إدارة حكومية بإحدى المناطق بأنه تعاقب على إدارتهم عدد من المديرين في سنوات قلائل ، يبدأ كل واحد – حال استلامه الإدارة – بتوسعة الغرف وتبديل الديكورات وتجديد المكاتب ، لدرجة أن الأخير منهم وكما يقول يكاد يتناصف المبنى مع بقية الموظفين . في وصف مبالغ فيه لما آل إليه مكتب سعادة المدير بعد هدم الحوائط لتوسعة مكتبه في مظهرية تدعو للدهشة ، خاصة وأن بعضهم استمرأ هذا التصرف بمباركة الوزارات وكأنها من أملاكهم الخاصة يتصرفون فيها كما يشاءون .

ومما يدعو للحزن والألم معا أن من قادتهم أنانيتهم لمثل هذا العمل التوسعي وتأمين أغلى المكاتب ، قابله تأخر في مجال العمل الوظيفي ونقص في الانتاجية وضعف في الأداء .

وهي نتيجة طبيعية لمن يضع نفسه فوق العمل ويسخر الوظيفة الرسمية لخدمة مصالحه الشخصية . فهؤلاء الذين استسهلوا االصرف الكبير من أموال الدولة على أمور تخصهم .. ربما اعتبروا ذلك أمرا لا يستحق السؤال لأنه (من حق الدولة)

وحقيقة فمثل هذه الممارسات غير المسؤولة تولد خبرات تراكمية مجتمعية سلبية بإهمال أملاك الدولة وإهدار المال العام بلا مبرر . وبالتالي فإننا مع هذا السفه نتأخر في معالجة تصرفات الجهلاء والصغار فيما يتعلق بالمرافق العامة الذين لا يتورع الواحد منهم من تحطيم بعض الأبنية وتكسير الأخشاب وتهشيم الزجاج وقص الأشجار وقلع الأرصفة وتخريب دورات المياه والكتابة على الجدران ... فهم يعبثون بالأملاك العامة دون أن يعلموا بأنها لهم ولإخوانهم وأبنائهم من بعدهم ، كونهم لم يتشبعوا بالوطنية على النحو الصحيح .

وربما يكون ذلك هو نفس الشعور لدى أولئك الكبار الذين ينظرون إلى أن حق الدولة مهمل وليس عليه رقابة ومن يتصرف بأي طريقة لن يجد من يدقق عنه السؤال .

ولن نستطيع أن نعلم الأطفال الصغار قبل أن يتعلم الكبار ، ولن نتمكن من إيقاف مسلسل العبث اليومي في المرافق العامة مالم تسن الأنظمة الصارمة التي تبدأ بالعابثين الكبار !

فحق الدولة لا بد أن يحفظ وأملاكها يجب أن تصان لأنها لنا جميعا ولأخواننا وأبنائنا من بعدنا ، ومن المهم أن يحس الجميع بذلك وأن يستشعر الكل ما يجب نحو الوطن الغالي .

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

هجمة عنصرية متواصلة

حمادة فراعنة

ليس غريباً اقتراح النائب الإسرائيلي المتطرف نيسان سلوميانسكي من حزب البيت اليهودي ، مشروع " قانون الاقصاء " الذي يستهدف إبعاد النواب الفلسطينيين العرب عن الكنيست ، كممثلين منتخبين يمثلون شعبهم من مناطق ٤٨ ، أبناء الجليل والمثلث والنقب ومدن الساحل المختلطة ، ليس غريباً عليه أن يفعل ذلك استجابة لطلب ورغبة نتنياهو شخصياً لسلوميانسكي ، باعتباره رئيس لجنة القانون في البرلمان ، فالتحالف السياسي العنصري المتطرف بين حزب الليكود الذي يقوده نتنياهو وحزب البيت اليهودي الذي يقوده ليبرمان ، تحالف مبني على توجهات العداء الصهيوني المشترك نحو الشعب العربي الفلسطيني سواء أبناء مناطق ٤٨ ، أو أبناء الضفة والقدس والقطاع ، ومعاقبة النواب الفلسطينيين على مواقفهم الوطنية والقومية تعبيراً عن سياسة الاقصاء والتهميش العنصرية التي يمارسها المشروع الاستعماري التوسعي الإسرائيلي ، بكل محتوياتها وأبعادها .

لقد سبق وأن اقترح ليبرمان رفع نسبة الحسم لدخول الكتل السياسية البرلمان من اثنين بالمائة من عدد المصوتين في صناديق الاقتراع كما كانت في انتخابات البرلمان السابق عام ٢٠١٣ إلى ثلاثة وربع بالمائة كما حصل في دورة البرلمان الحالي عام ٢٠١٥ ، وكان هدف ليبرمان من رفع نسبة الحسم هو إعاقة دخول النواب العرب إلى البرلمان الإسرائيلي ورهانه على تفسخ الوسط العربي وعدم التفاهم بين الأحزاب العربية الرئيسية ، فكانت المفاجأة أن قادة الوسط العربي الفلسطيني في مناطق ٤٨ توحدوا في ائتلاف مشترك يوم ٢٢ / ١ / ٢٠١٥ ، وخاضوا الانتخابات موحدين يوم ١٧ / ٣ / ٢٠١٥ ، وأدى ذلك إلى زيادة عددهم من ١١ نائباً إلى ١٣ نائباً فلسطينياً في البرلمان الإسرائيلي ، وبذلك وجهوا صفعة لكل من ليبرمان الذي اقترح قانون رفع نسبة الحسم وهبط تمثيله من ١١ نائباً إلى ستة نواب ، ولنتنياهو الذي عبر عن عنصريته العلنية بحث اليهود على الذهاب إلى صناديق الاقتراع لأن العرب ذهبوا موحدين مثل الدبابير إلى خيار الانتخابات لتأكيد تمثيل أنفسهم في مواجهة سياسات التمييز التي يُعانون منها .

ورداً على وحدة الفلسطينيين وتماسكهم وخوضهم الانتخابات بقائمة مشتركة ، وقع نتنياهو في شر تصريحاته وأفعاله العنصرية التي سببت له الادانة أمام المجتمع الدولي وخاصة من قبل الرئيس الأميركي أوباما ، وذهب باعتباره رئيساً للحكومة في خطوة عدوانية إضافية بإخراج الحركة الاسلامية عن القانون وإغلاق مؤسساتها الجماهيرية والخيرية والتعليمية ، متوهماً أن هذا الاجراء سيرعب الوسط العربي الفلسطيني ، ويدفعه للتراجع السياسي ، والأنكفاء إلى الخلف ، وخلق فجوة بين سائر القوى السياسية الفلسطينية ، ولكن الوعي والمصلحة الوطنية بين مختلف المكونات الفلسطينية انتصرا في مواجهة سياسة نتنياهو وألاعيبه وإجراءاته .

وانتقل نتنياهو إلى استهداف نواب بحجة إجتماعهم مع عائلات شهداء القدس ، على خلفية مطالبتهم بإعادة جثامين الشهداء المحتجزين ، مما يدلل على وجود صراع سياسي محتدم بين ممثلي المشروعين الوطني الديمقراطي الفلسطيني والاستعماري التوسعي الإسرائيلي ، ولا توجد قراءة بديلة لهذا الفهم ، فالقراءة الاسرائيلية للصراع وفهمه والتعامل على أساسه ما زالت هي الأوضح سواء في التقييم أو في الاجراءات أو العمل من أجل تحقيق النتائج بمواصلة العمل على جعل فلسطين وطناً خالصاً لليهود ، ولا زال الفهم الفلسطيني قاصراً على إدراك الصراع الكلي وأدواته في مواجهة سياسات المشروع الإستعماري التوسعي الإسرائيلي التدريجية ، وإذا كان الفهم والوعي الفلسطيني بين أبناء وأحزاب وشخصيات مناطق ٤٨ أكثر تقدماً ، فالأداء الفلسطيني لدى قيادات مناطق ٦٧ ولدى الفصائل ولدى السلطة دون المستوى المطلوب ، على الرغم من التضحيات الكبيرة التي يُقدمها الشباب والشابات وبسالتهم غير الطبيعية في استعمال إدوات بدائية ضد رموز الاحتلال ومؤسساته ، مهما بدا تقييمها من قبل المؤسسات الدولية خلافياً ، ولكن تضحياتهم وبسالتهم تشكل عوامل إدانة للفصائل وللقيادات ولسلطتي رام الله وغزة كعناوين للإنقسام والانشقاق والانحدار السياسي ، فالعمل الفردي غير المنظم تعبير عن حجم الرفض الجماعي لمشروع الإحتلال برمته .

ومقابل المبادرات الفردية ذات الطابع الكفاحي الباسل يشهد الوضع الفلسطيني التمزق والشرذمة والصراع بين طرفي الانقسام خدمة مجانية للعدو الوطني والقومي ، وهي بلاهة سياسية تؤدي إلى ضياع بوصلة أولويات العمل الكفاحي الفلسطيني ، فثورات الشعوب التي انتصرت على مستعمريها ، وضعت الأولوية على مقارعة العدو ومناهضته وتغليب التناقض معه وضده على حساب الخلافات والاجتهادات والتباينات البينية ، وما يشهده الوضع الفلسطيني عكس ذلك تماماً حيث يتم تغليب الخلافات ولها الأولوية في العمل مع تجميد للصراع مع العدو في ظل التنسيق الأمني والتهدئة الأمنية .

لقد فجر الثورة الفلسطينية أبناء اللاجئين من مخيمات التشرد رداً على نكبة ٤٨ ونكسة ٦٧ ، وكانوا وقودها وعناوين تضحياتها حتى الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ ، حيث بات أبناء مناطق ٦٧ هم عناوين النضال والأداة والفعل ، ولكنه تجمد بعد الانقلاب والأنقسام والتراجع عام ٢٠٠٧ ، لينهض أبناء ٤٨ على طريق يوم الأرض وأيام الأقصى والقدس وها هم يواصلون المشوار في مواجهة المشروع الاستعماري التوسعي الإسرائيلي برمته وعنوانه نتنياهو وليبرمان وكل طاقم التطرف والعنصرية الذين يقودون حكومة تل أبيب وبرلمانها .

حلول مشاكلنا الأسرية

فريدة العبيدلي

استرعى انتباهي في الآونة الأخيرة بروز مصطلحات رنانة لحلول سياسية مصاحبة للأحداث التي تشهدها الساحة العربية والإقليمية برزت هذه المصطلحات على السطح كمبادرات وحلول مقترحة لمعالجة ما تشهده هذه الساحة من ثورات شعبية وانتفاضات أهلية ومطالبات إصلاح سياسية مطالبة بتعزيز الحقوق الإنسانية وسيادة دولة القانون،أبرز هذه الحلول مصطلح الحوار التوافقي كلاهما يدعو لمشاركة مختلف فئات المجتمع في صياغة القرارات السياسية وتنفيذها من خلال الحوار التوافقي البناء.

لو توقفنا عند مفهوم الحوار لوجدناه يعني في مفهومه العام شكلاً من أشكال التدبير المشترك للشأن العام من خلال تعزيز مشاركة المواطنين الفعلية في اتخاذ القرارات المهمة التي تعنيهم وترتبط بأمورهم الحياتية، ويتأتى ذلك عبر المشاركة المباشرة أو غير المباشرة أي أن الديمقراطية يتسع مفهومها هنا عما تعودنا على سماعه وترداده لأنها من خلال التعريف السابق تنقسم إلى قسمين: ديمقراطية تمثيلية وأخرى تشاركية.

الديمقراطية التمثيلية، التي يتم فيها اختيار المواطنين لمثليهم عن طريق انتخابات مباشرة، كما هو الشأن في الانتخابات العامة التي تحدث في معظم الدول، والتشاركية التي هي محور موضوعنا هنا وتعني استدعاء الأشخاص والجهات المعنية من قبل السلطات المسؤولة للتشاور معهم فيما يخصهم من قرارات بشكل مباشر، أي إشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للعواقب المترتبة على ذلك.

ويتفق المنادون بالديمقراطية التشاركية على أهمية أن تتوفر فيها آليات تشاركية فعالة وواضحة يتمكن من خلالها المواطنون من المشاركة العملية الفعلية في القرارات المصيرية المهمة.

أما فيما يختص بالحوار التوافقي فقد لقي حظه هو الآخر في كثير من الاجتماعات والتداولات الدولية الساعية لرأب الصدع بين الأطراف المتنازعة في بعض الدول وذلك لما له من أهمية في حل مثل هذه الخلافات الشائكة من خلال الحوار التفاعلي التوافقي يتعاون المتحاورون على معرفة الحقائق والتوصل إليها بطريقة استدلالية صحيحة يصلون من خلالها إلى أرضية مشتركة يتوافقون عليها جميعاً

كما تتاح الفرصة في الحوار التوافقي للجميع للتعرف على وجهات النظر المتبادلة بينهم في جو تسوده سعة الصدر التي تفسح المجال أمامهم للتحدث بمصداقية وشفافية تساعدهم في التوصل إلى قواسم مشتركة بينهم وخلق آلية للتواصل الفكري حول قضايا مصيرية مهمة تجمع بينهم مع افتراض حسن النية.

كما يساعد الحوار في نفس الوقت على إعادة بناء جسور التواصل بين المتحاورين، وعلاج ما تفكك من علاقات، وتقوية ما هو قائم منها وتعزيز روح الولاء والانتماء الساعية لتوحيد صفوفهم.

عزيزي القارئ بعد أن تعرفت على ماهية الديمقراطية التشاركية والحوار التوافقي ألا يصلح هذان الحلان السياسيان في معالجة مشاكلنا الأسرية التي كثيراً ما تفاقمت ووصلت لطريق مسدود نتيجة التفرد بالرأي والدكتاتورية في اتخاذ القرارات الأسرية المصيرية وغياب لغة الحوار الأسري التوافقي بين أفراد الأسرة الواحدة.

لنجرب كأسر هذه الحلول السياسية المنطقية علها تقلل من التفكك الأسري وتحد من الخلافات الزوجية وترأب الصدع بين أفراد الأسر المتصدعة كما يحدث على الساحة الدولية لأن الأسرة في منظومتها الاجتماعية ما هي إلا نواة لهذا المجتمع الإنساني المتعدد الاختلافات والفئات.